

إنجازات قسم منع الاتجار بالبشر/ مديرية حقوق الانسان

وزارة العدل خلال العام 2019

- حرصت المملكة الاردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، على مواكبة التطورات الدولية في سبيل مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، ولم تدخر الاردن جهدا في إرساء الإطار القانوني والمؤسسي الوطني ودعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، ويمكن إيجاز ذلك على النحو التالي:
- استناداً إلى نص المادة (4) من قانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009 تم تشكيل اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، بحيث تكون برئاسة معالي وزير العدل وعضوية كل من:

1. امين عام الوزارة . نائبا للرئيس .
2. امين عام وزارة الداخلية .
3. امين عام وزارة العمل .
4. المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الانسان .
5. ممثل عن وزارة الخارجية .
6. ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية .
7. ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة .
8. ممثل عن وزارة الصحة .
9. احد كبار ضباط الامن العام .
10. امين عام المجلس الوطني لشؤون الاسرة .

على أن تتولى المهام التالية:

- أ . رسم السياسة العامة لمنع الاتجار بالبشر ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها والاشراف على تطبيقها .
- ب. مراجعة التشريعات ذات العلاقة بمنع الاتجار بالبشر وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها
- ج. التنسيق بين جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بمنع جرائم الاتجار بالبشر بما في ذلك ما يلزم من اجراءات لتيسير عودة المجني عليهم والمتضررين من هذه الجرائم الى اوطانهم او اي دولة اخرى يختارونها وتوافق على استقبالهم .
- د. اصدار دليل وطني يتضمن الارشادات والمواد التثقيفية ذات الصلة بعملها ونشره . هـ. نشر الوعي لدى ارباب العمل والمتعاملين باستقدام العمال والمستخدمين حول الامور المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر من خلال عقد المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية والتثقيفية وغير ذلك من الوسائل .

و. دراسة التقارير الدولية والاقليمية والمحلية المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر ، واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة بشأنها .

ز. التعاون مع جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية لتنفيذ برامج التعافي الجسدي والنفسي والاجتماعي اللازمة للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر والاشراف على ايوائهم في اماكن منشأة او معتمدة لهذه الغاية .

ح. تشكيل لجنة فرعية واحدة او اكثر بهدف مساعدة اللجنة للقيام بمهامها وتقديم التوصيات لها .
ط. اي مهام ذات علاقة بعملها يعرضها عليها رئيس اللجنة .

• تم تشكيل لجنة فنية مساندة لأعمال وقرارات اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، برئاسة مدير مديرية حقوق الانسان في وزارة العدل وعضوية ممثلين عن أعضاء اللجنة الوطنية وهي تتولى تنفيذ قرارات ومخرجات اللجنة .

• كان من ابرز الجهود التي ترجمت خلال هذا العام اقرار مشروع معدل لقانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009 بتاريخ 2019/3/6 وقد تم تحويل مسودة مشروع القانون الى مجلس الامة حسب المقتضى الدستوري، ويعدّ هذا المشروع محطة مهمة ورائدة في سبيل مكافحة الاتجار بالبشر ومتابعة التطورات والمستجدات في هذا الخصوص، حيث يوفر مشروع القانون المزيد من أوجه الحماية للمجني عليهم والمتضررين، وتضمنت نصوصه تشديداً للعقوبات بحق مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، وتوفير قضاء متخصص للنظر في جرائم مكافحة الاتجار بالبشر، إضافة العديد من الأحكام التي تقدم مزيداً من الحماية والرعاية للمجني عليهم والمتضررين من خلال ايجاد صندوق خاص بمساعدة الضحايا، وتعويضهم عن ما يلحق بهم من اضرار والتركيز على المساعدة القانونية للضحايا، وبشكل يتوافق مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك حرصاً على حماية وصون حقوق الإنسان وكرامته، وهدياً لما نصت عليه أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور الأردني،

• إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر (2019-2022) والتي وضعت لتحقيق التكامل والتشاركية فيما بين الجهات الوطنية الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر من خلال محاورها الأربعة (الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والشراكة والتعاون الدولي) والانشطة المنبثقة عنها.

• وضع اجراءات عمل معيارية لتفعيل الية الاحالة الوطنية للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر.

• تم عقد لقاء حوارى حول الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في شهر ايلول برعاية معالي وزير العدل، وبحضور ممثلين عن المنظمات الدولية والسفارة الامريكية وأعضاء اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر و ممثلين عن الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني ، حيث تم الاشادة بجهود وانجازات المملكة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر .

ونظراً للجهود الكبيرة التي بذلتها المملكة الأردنية الهاشمية في سبيل مواجهة هذه الجريمة الخطيرة ومكافحتها حظيت المملكة الأردنية الهاشمية بإشادة غالبية الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية، والثناء على التزام الحكومة الاردنية بمكافحة الاتجار بالبشر، والجهود المبذولة في ذلك، ونتطلع دوماً لمواكبة التطورات الدولية في سبيل مكافحة جريمة الإتجار بالبشر والحفاظ على حقوق الإنسان وكرامته.

مديرية حقوق الانسان/ قسم منع الاتجار بالبشر